

## حكايا سرقيسات

## شرطة تنظيم السيارات

## ضحك شمس

بكل بساطة، أشار الدركي الواقف وسط تقاطع الإذاعة اللبنانية إلى خط السير المتوقع لجهة اليمين أن في استطاعته أن يمشي. في هذه اللحظة بالتحديد، كنت قد أصبحت وسط الطريق، وبدقة أكثر، وسط معبر المشاة المخطط بالأبيض، محاولة وبضع مواطنين زملاء، العبور إلى الرصيف المقابل، بعدما أضاءت الإشارة الحمراء. وبالطبع، تجاوزت السيارات. فانطلقت هي الأخرى، متجاهلة وجود المشاة، الذين فزوا أمامها، مسرّعين عبورهم إلى «اليابسة». لم يخطر في بال الشرطي أن وجود المشاة وسط الطريق مفروض أن يمنعه من تحرير السير، لأن في إمكان السيارات أن تقتل المشاة، الذين يعاملون في قانون السير كما يعامل العزل والمدنيون في الحرب. بدا تصرف الشرطي كمن يظن أن المشاة لا دخل لهم بقانون السير. كأن كل ما عليه أن يفعله كشرطي هو تنظيم مرور السيارات. كأن قانون تنظيم السير هو في الحقيقة قانون تنظيم عبور السيارات. لذلك، تسمرت وسط المعبر، غير مصدّقة، أنظر إلى الدركي يومئ بذراعه إلى السيارات أن تواصل سيرها، ميكانيكياً، لعلني ألمح على وجهه أي تعبير يشير إلى أنه تنبّه إلى ما يفعله، أي إنه يسمح للسيارات بأن تدوس المشاة خلال عبورهم، لكن لا شيء. جل ما فعله أنه نظر إليّ بانتباه أكثر حين لاحظ أنني لا أتحرك، غير عابئة بأبواق السيارات الغاضبة لدى مرورها في محاذاتي. نظر إليّ، فرأني محدّقة إليه، متسرّرة. ولعله ظن أن كيويدي رشقني بسهم فانصعقت لجاذبيته من النظرة الأولى، فالتوى طرف فمه بابتسامة حاول أن يخفيها، واستمر، في الوقت ذاته، «يعزم» السيارات «ببراءة» لإكمال سيرها، على جثتي، مبدئياً.

كان الشاب، جاهلاً، بكل بساطة، بقانون السير، العمود الفقري لعمله، الأمر الذي من المفروض أنه مرجع فيه، وأنه حكم. ولم يكن هناك أحد ليحمي المشاة العزل، وحتى السيارات، من جهله هذا. الشرطي هذا ليس استثناءً، للأسف. فمواقف مشابهة تتكرر في كل مكان، بتنوعات مختلفة. ومن الممكن لأي كان أن يراقب فقط لربع ساعة، عشوائياً، في أي مكان، طريقة تسيير شرطة السير للسير، ليقع مغشياً عليه، من الضحك أو من الخوف. لكن أن تصل المواويل بالشرطي إلى أن يمشي السير خلال عبور المشاة! فهذا ليس ضعفاً في الأداء. هذه أمية مهنية في غاية الخطورة.

دام ووقفي لحظات ربما، لكنني فهمت أنه لم يفهم. عندها قررت أن أشرح. صحت به من مكاني: معقول اللي عم تعملو يا وطن؟ مش شايف الناس بنص الطريق وإنتم عم تمشي السيارات؟ بدك تقتلنا يعني؟ وإذن... تنقلب أساريره رأساً على عقب، فيشير باستخفاف بيده باتجاهي كمن يرد على إهانة «يللا... يللا... امشي»، فيما كانت دراجة نارية تمر عكس السير، نارياً، تحت أنفه تماماً.

رواية أخرى. في المكتب، كان الزميل المصور العائد للتو من موضوع كلف بتصويره، غاضباً. الشاب مشهور بدمائه. أن يكون غاضباً يعني أن هناك ما يغضب فعلاً. يروي أنه كان في صدد التصوير في شارع مار الياس، وإذ بشرطي درّاج يتقدم ويسأله عما يفعله. بأدب وابتسامة، كعادته، أجاب الشاب بأنه مصوّر صحافي وأنه يصوّر المباني والشارع. قال له الشرطي إن التصوير ممنوع. ابتسم الشاب وقال للشرطي بهدوء: ممنوع لو كنت أصوّر مقاراً عسكرية، أو كنت أصوّر من الداخل ولم يكن معي إذن. أما التصوير هنا، فليس ممنوعاً. يطلب الشرطي بطاقته المهنية. ومع أنه لا صلاحية له في ذلك، يريها الزميل له. فما كان من الشرطي إلا أن طلب... هويته! حاول الشاب إفهامه أنه لا يحق له أصلاً التدقيق في هويته، فهو شرطي سير. صلاحياته أن ينظم السير. لكن عبثاً. لا يريد الشرطي أن يفهم. يحتجّ بأنه سيسأل رؤسائه، ويتصل برئيسه ويقول له إن هناك شاباً (يصحّح له الزميل إنه مصوّر صحافي) يصوّر مباني (يذكره الزميل بأنه يصوّر من الخارج) وليس معه إذن! أي إن الشرطي بطريقة إخباره رئيسه عن المشكل الذي خلقه لأنه جاهل بصلاحياته، أراد كسب تأييد رئيسه عبر تضليله بتزويده معلومات مجتزأة. أي إنه ليس أمياً في شغله فحسب، لكنه يريد ممارسة نفوذ مستغلاً سلطته في غير مكانها، متنطحاً لمهمات أمنية ليست من اختصاصه، وفوق الدكة يضلّل رئيسه ليقوم كلامه. ينتهي المشكل بتجمّع الناس وبانصراف الزميل، الذي كان قد أنهى مهمته، على خير. يعود الشرطي إلى مكانه. لكن يبقى تصرفه أشبه بعلامة استفهام معلقة في الهواء: كيف يرى الشرطي سلطته في الشارع؟ ولماذا يتصرف بعض الشرطة كما كانت الميليشيات تتصرف خلال الحرب الأهلية على الحواجز؟ ميليشيات الحرب الأهلية التي أدخل عناصرها الأميون على الأقل، مدنياً، في المؤسسات الأمنية اللبنانية «لاستيعابهم»، على اعتبار أن تلك المؤسسات العسكرية حاضنة غير طائفية لكل أولاد البلد. فهل نجحت تلك المؤسسات الأمنية في «هضم» الميليشيات، أم العكس صحيح؟ ما يحصل على الطرقات يشير إلى أن تلك المؤسسات تعاني أكثر فأكثر من عسر في الهضم.

## كان الفلك في الماضي جزءاً من مناهج المعاهد الشرعية (هيثم الموسوي)

لإثبات «تولّده» بالمصطلح الفقهي أو «اقترانته» بالمصطلح الفلكي. وأشار المهندس محمد عودة إلى أن رصد تحديد بدايات الأشهر العربية على مدى نصف قرن مضى، كما أعلنت رسمياً في الدول العربية، يظهر خللاً بنسبة تتجاوز 60%، لأنها كانت تقترب بعبارة «ثبت بالدليل الشرعي رؤية هلال شهر كذا...»، مع أن الحسابات الفلكية كانت تثبت استحالة الرؤية إطلاقاً. وهو لفت، كما أكد آخرون كثر، إلى أن القرار السياسي في عدد من الدول العربية، كان له الباع الطويل في تحديد مواعيد الصوم والإفطار، على الرغم من تكوين اللجان، بعضوية علماء وفلكيين، إلا أن القرار «يأتي دائماً من فوق».

وفي هذا السياق، أشار قاضي صيدا الشرعي السابق الشيخ أحمد الزين إلى أنه كان عضواً في لجنة تابعة لدار الفتوى للتثبت من هلال العيد، وجاء الخبر أنه ثبتت رؤيته في الشام، إلا أن الرد كان: «نحن ننتظر القاهرة حتى تعيد!!» وتحدّث آخرون عن تأثير السعودية على عدد من الدول العربية والإسلامية في الصيام أو الإفطار. وكذلك النموذج «الشاذ» عن كل القواعد الذي تتبعه ليبيا، وهي في السنوات الماضية «تغرّد دائماً خارج السرب». في خلاصة الأمر كانت الدعوة إلى تكامل الفقه والفلك على أساس التفهّم لمعطيات الطرفين. لذا، دعا المهندس عودة إلى النظر إلى جهد الفلكيين على أساس أنهم يقدمون معلومات وحسابات دقيقة، «أما الحسم فهو للفقه، لأن لا طاقة للفلكيين في اتخاذ القرار هنا، وإن كانوا مطمئنين جداً إلى النتائج التي توصلوا إليها».

وصدرت عن المؤتمر عشر توصيات أكد فيها المشاركون أنه «لا بد للمؤتمر، بداية، من العمل الجدي لتوحيد زاوية النظر الفقهية إلى حقائق علم الفلك، والتمني على الفقهاء التعامل معها بجدية وموضوعية في استكمال بحوثهم الفقهية في تحديد بدايات الشهور القمرية. ودعوتهم إلى توحيد منهجيتهم في التعامل مع علم الفلك، لأن ذلك من شأنه أن يوحد المناسبات الإسلامية، وتأكيد ضرورة التواصل العلمي والحراك الفقهي بين أتباع المذاهب الإسلامية، والتشديد على التثبّت قبل قبول شهادات الشهود برؤية ولادة الهلال من تحقق المتطلبات الشرعية وموافقة المعطيات الفلكية. وكذلك دعوة علماء الفلك والفقه إلى فتح المعابر المعرفية بينهما».

لكن مع تراجع الحضور العلمائي السني تراجعاً كبيراً. وذكر المؤرخ الشيخ جعفر المهاجر أن الشيخ بهاء الدين، أحد كبار مراجع الشيعة «كان فلكياً مشهوراً، وهو أول من رفع الصوت للأخذ بالحساب في مقابل الرؤية، فإذا كان السلف الصالح قد أطلق حرية البحث، فلماذا نضيّق على أنفسنا؟». كذلك برزت دعوات للتوسع في اعتماد الحسابات الفلكية، ما يرتب تقويماً قمرياً ثابتاً، يشابه التقويم الشمسي، وهو رأي يدعّمه د. يوسف مروة ود. أحمد شعلان وآخرون (انظر الإطّار).

وكان لافتاً ضيق صدر مديري الجلسات وعدد من المشاركين وحتى المنظمين، بمدخلات المدافعين عن نظرية الرؤية، فيما كان المجال يتسع كثيراً لاسترسال الفلكيين، أو العلماء المؤيدين لأفكارهم، وهو ما اعترف به المنظمون الذين

## القرار السياسي هو الذي يحدد مواعيد الصوم والإفطار

ردوا الأسباب إلى غياب المشاركين أصحاب الرأي الآخر، كنجل المرجع إسحق الفياض من الكويت. ورغم اعترافهم أيضاً بأن هؤلاء لم تفرد لهم مساحة كافية في جلسات المؤتمر، كمحاضرين رئيسيين، والحاضرون منهم اضطروا في كثير من الأحيان إلى الوقوف موقف الدفاع في أكثر المدخلات التي قدّمت في المؤتمر، ومعظمها من علماء فلك عرب وغير عرب حضروا خصيصاً للدفاع عن المدرسة القائلة باعتماد حساباتهم، وعدم تقدّيس الرؤية، وبالتالي «الهجوم» المنظم من جانبهم على القائلين باعتماد الرؤية وفق إجماع الفقهاء.

ومن الأمور التي كانت محل أخذ ورد، البحث في ما يعده البعض تناقضاً في اعتماد المراجع على الفلك لنفي شهادة الرؤية، إذا ما ناقضت الحسابات الفلكية، وفي المقابل عدم أخذه بها

اليوم على مسألة الهلال وبقية المناسك، فالجدال عادة يخرج عن إطاره العلمي إلى حد الترشاق الإعلامي، فيما «الصيام فريضة لا تؤدى بالتظني، وإن كان لا بأس بالتوسّع بمعنى الرؤية». وشهدت وقائع اليوم الثاني من المؤتمر نقاشات حامية، صبّت في الإطّار ذاته،

## «كنام» صور لن يقفل هذا العام

## صور - أمال خليل

لن يُقفل فرع صور في معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية أو «كنام» أبوابه قبل نهاية العام الدراسي الحالي. هكذا حاول رئيس الجامعة اللبنانية، د. زهير شكر، طمأنة الطلاب الخائفين على مصيرهم بعد القرار الذي اتخذته مجلس إدارة المعهد بإقفال الفرع نهائياً.

وفي حوار مع الطلاب في صور، تحدث شكر عن خيارين سيكونان في العام المقبل أمام الذين ما زالوا مسجّلين في الفرع المنوي إقفاله: إما أن يتابعوا دراستهم في فرع المعهد في بيروت، على أن ينالوا امتياز خفض كلفة القسط إلى النصف وغرف منامة في مجمع الحدث الجامعي، أو أن يعادلو المواد في كليات الجامعة اللبنانية المتجانسة مع اختصاصاتهم ضمن الشروط الأكاديمية لهذه الكليات. وبالنسبة إلى موظفي المعهد المنتخبين من إدارة الجامعة، فسيستعان بهم في كليات أخرى. أما الاساتذة، فلا خوف عليهم، لأنه ليس بينهم متفرغ في فرع صور.

لكن الطلاب لم يقتنعوا بكلام شكر على فشل تجربة المعهد بعد 6 سنوات على

## الإفطار سيشمه فروعا متعثرة لا يتوافر لها محيط صناعي

افتتاحه، لعدم انسجام أهداف المعهد الفرنسي مع حاجات المنطقة، وخصوصاً أنهم وقعوا، كما قالوا، ضحية إبهامهم بأن المعهد تابع للجامعة اللبنانية ويمكنهم تحصيل دراستهم باللغة الإنكليزية. وأعلنوا أنهم يتجهون إلى رفع دعوى قضائية على إدارة معهد «كنام»، إذ بحث كل من نعمت وعلي زملاءهما «على محاسبة المسؤولين عن فوضى الإدارة والقرارات العشوائية التي كانت تصدرها بين الحين والآخر».

على صعيد آخر، أكد شكر أن الإقفال لن يقتصر على صور، بل سيشمّل الفروع المتعثرة التي لا يتوافر لها محيط صناعي ومن صور أيضاً، أعلن شكر الاتجاه إلى افتتاح شعبة للجامعة اللبنانية في صور، بدءاً من العام المقبل. وعلمت «الأخبار» أن الحديث يدور حول أن تكون الشعبة تابعة لكلية الصحة، استناداً إلى أن القضاء يضم 4 مستشفيات وعشرات المراكز الصحية. وعزا المسؤول التربوي المركزي في حركة أمل، حسن زين الدين، أهمية استحداث شعبة صور إلى اضطراب أكثر من 3 آلاف طالب في جنوبي الليطاني إلى متابعة تعليمهم خارج القضاء، فيما تتوسع تجربة الجامعات والمعاهد الخاصة، وتبلغ كلفة انتقال الطلاب اليومية أربعة ملايين دولار سنوياً، كما قال. وفي زيارته الجنوبية، تفقد شكر شعبة كلية العلوم في بنت جبيل التي افتتحت أخيراً، وعقد اجتماعاً في البلدة حضره زين الدين ونواب المنطقة. وكانت مطالبة بتطوير الشعبة لتشمل السنة الثانية في العام المقبل وعدم اقتصرها على السنة الأولى، فوافق الرئيس شرط توافر المقومات اللازمة لنجاحها. أما النواب، فأكدوا السعي لإنشاء بناء جامعي في بنت جبيل.

